

## ورقة عمل

### جامعة الدول العربية وقمة المستقبل

#### مقدمة:

- تُشكل قمة المستقبل فرصة هامة للنظر في أولويات الإقليم العربي، خاصة وأنه مثله مثل أقاليم العالم، في مرحلة مواصلة الجهود للتعافي من جائحة كوفيد 19، والمضي قدماً في خطة التنمية المستدامة 2030، وأخذاً في الاعتبار حالات عدم الاستقرار التي لازالت تواجهها بعض الدول في المنطقة، وهو الأمر الذي يتماشى بشكل كبير مع تطلعات هذه القمة الهامة، لاسيما فيما يتعلق بمسألة تقليل المخاطر الاستراتيجية وتعزيز القدرات الدولية لتحديد المخاطر الجديدة والتكيف معها، مع التأكيد على أهمية مسألة الاستثمار في الوقاية، وبناء السلام.

- تشكل الموضوعات ذات الصلة بالفئات الضعيفة والهشة في المجتمعات العربية، أولوية في منظومة العمل الاجتماعي التنموي العربي المشترك، وتسعى جامعة الدول العربية، من خلال مجالسها الوزارية ومنظماتها المتخصصة، أن تعمل في إطار متناغم ومتناسق لوضع أولوياتها لقمة المستقبل، والتي تتشابه إلى حد كبير مع بعض الأقاليم الأخرى، لاسيما فيما يتعلق بالأوضاع التنموية للدول الأقل نمواً، والحاجة الماسة لبناء القدرات وتسخير التكنولوجيا اللازمة، فضلاً عن إيجاد قواعد البيانات المدققة، في مختلف المجالات التنموية، بما يمكن من وضع السياسات الملائمة التي حال تنفيذها، بشكل كبير في تحسين نوعية الحياة، خاصة بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن، والأطفال، وبالتركيز أيضاً على النساء والفتيات وزيادة تمكينهن، بما يمكنهم من قيامهم بدورهم الهام، في المنظومة التنموية، وبالطبع هذا لن يتحقق إلا بوجود غطاء كافي من الأمن والسلام، وفي إطار من العدالة الاجتماعية.

- تعزيز التعاون والعمل المشترك بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في القضايا المطروحة في الأمم المتحدة بمحاورها الثلاث السياسية والأمنية، والاقتصادية والمالية، وحقوق الإنسان، والحريات الأساسية، والبيئة، والمناخ، والأمن الغذائي، وتعزيز مشاركة المرأة والشباب.

انطلاقاً مما تقدم وأخذاً في الاعتبار خصوصية المنطقة العربية، يتبلور موقف جامعة الدول العربية، في ضوء مقررات القمم العربية والمجالس الوزارية، والمنظمات المتخصصة، وبناء عليه يقترح الموضوعات التالية:

- تعزيز العمل لرصد وتقييم الخدمات المختلفة المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة، وفي إطار الجهود التي تمت لتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، ومن خلال تبادل الخبرات والتجارب

الناجحة الرامية إلى الإدماج الكامل للأشخاص ذوي الإعاقة، وتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج ذات الصلة، وهنا ستلعب مبادرة التصنيف العربي للإعاقة، التي أقرها مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، في دورته الأخيرة، يوم 26 يناير 2023، في الدوحة، دوراً محورياً على أساس أنه التصنيف الأول إقليمياً في العالم، والذي يأخذ كافة الأبعاد ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة، الصحية والاجتماعية والبيئية، والمجتمعية، علماً أن التصنيفات في العالم في الوقت الحالي تعتمد على البعد الصحي فقط.

- تنفيذ مسوح جديدة مرقمة حول "الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لخطة التنمية المستدامة 2030"، مع إعطاء أولوية بالمسوح ذات الصلة بالفقر متعدد الأبعاد، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمرأة والطفل.

- اعتماد أنظمة متابعة وتقييم مرقمة لجهود التنمية الاجتماعية على المستويين الوطني والإقليمي.

- العمل على إعداد نموذج لمعايير العمل الاجتماعي الوطني، استرشاداً بالتجارب الاجتماعية الرائدة عربياً ودولياً، وعلى أن يشكل الإطار الاستراتيجي الاسترشادي لمهنة العمل الاجتماعي 2023-2027، الذي أقرته القمة العربية، في دورتها (31)، في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والتي عقدت يومي 1 و2 نوفمبر 2022، أحد الاسهامات الرئيسية لجامعة الدول العربية في هذا الشأن.

- وضع سياسات اجتماعية واقتصادية لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة والفقراء، بما في ذلك معالجة الثغرات في التعليم، وتوسيع نطاق الحصول على الحماية الاجتماعية، وتغطيتها.

- ضرورة الاستثمار في الأطفال وضمان الأمن الغذائي، وتعزيز التنمية الريفية من خلال استثمارات جيدة في الهياكل الأساسية الاجتماعية.

- العمل على التحول الرقمي وتضييق الفجوات الرقمية، لاسيما في الدول العربية الأقل نمواً، وضمان الشمول في الوصول إلى الخدمات الرقمية، بين المناطق الحضرية، والريفية، وإلى كافة فئات المجتمع.

- تعزيز السياسات الاجتماعية بكافة قطاعاتها، وضمان استدامتها وشمولها مع ضرورة أن تعالج التحديات التي تواجه الفئات الضعيفة والهشة في المجتمع وفي مقدمتهم الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، والأطفال.

- العمل على تحقيق الحماية الاجتماعية بمختلف قطاعاتها، من خلال تعزيز نهج الحماية الاجتماعية للأطفال وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والعاملين في القطاع غير المنظم، وتعزيز مرونة أنظمة الحماية الاجتماعية لمواجهة الأزمات والصدمات المستقبلية، من خلال الاستثمار في أنظمة حماية اجتماعية قوية ومتكاملة ومستدامة.
- العمل على اتخاذ التدابير اللازمة لتوفير العمل اللائق، ودعم إصلاح وإعادة هيكلة أسواق العمل، وخاصة بين أوساط الشباب، والفتيات.
- تعزيز جاهزية القطاعات الاجتماعية والشبابية والصحية والتعليمية، لمواجهة الأزمات الصحية، وتجنب حدوث تداعيات مماثلة عند مواجهة صدمات غير متوقعة، من خلال توفير الإمكانات المطلوبة وتعزيز القدرات، ودعم الكوادر الشبابية، وتوفير اللقاحات ودعم المؤسسات الطبية والتعليمية، وتصميم تغطية أكثر شمولاً لأنظمة الرعاية الاجتماعية والصحية.
- التوسع في استخدام التكنولوجيا، وتعزيز البنية الرقمية وتطوير رأس المال البشري، ورقمته المزيد من الخدمات الحكومية للوصول إلى جميع الأفراد.
- العمل على تخصيص ميزانيات خاصة لدعم وإصلاح وإعادة هيكلة أسواق العمل، وتصميم السياسات الهادفة إلى معالجة النقص في فرص العمل اللائق، ودعم وتعزيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وفق الإمكانيات المتاحة والسياق الوطني للدول الأعضاء.
- تعزيز التعاون الدولي بين جميع القطاعات المختلفة العاملة بما يخص مواصلة التعافي من جائحة كوفيد 19، وما قد يطرأ من أزمات من خلال تقاسم فوائد البحوث وتعزيز الثقة بالعلم، وخلق الحوار بين العلم والمبادئ الأخلاقية والسياسة والمجتمع المدني.
- دعم سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية لكافة القطاعات الموجهة للاجئين/ للنازحين والمجتمعات المستضيفة للاجئين/ للنازحين.
- إنشاء صناديق لمواجهة الطوارئ على الصعيد الوطني، بدعم من قطاعات المجتمع المختلفة.
- وتفعيلاً لدور منظمات المجتمع المدني في مواجهة الأزمات والطوارئ، يقترح العمل حصر وتصنيف إمكانيات منظمات المجتمع المدني، وتعزيز قدراتها لضمان جاهزيتها لدعم مسيرة التنمية المستدامة ولضمان جاهزيتها في حالات الطوارئ والأزمات، ووضع دليل دولي للتشبيك بين منظمات المجتمع المدني وتعزيز قدراتهم في مجال إدارة الطوارئ.

- تطوير الميثاق العالمي للأمم المتحدة UN Global Compact، بحيث يكون ذراع داعم لمواجهة الأزمات والطوارئ بشكل استباقي.
- إنشاء هيئة الأمم المتحدة للشباب.
- إنشاء المنظمة الدولية للفضاء الخارجي والتكنولوجية المستقبلية، والأمنية والتسليحية، برؤية مستقبلية.
- تعزيز التعامل مع قضايا المناخ والمحيطات في منظمة الأمم المتحدة للبيئة.

### تعزيز التعاون بين جامعة الدول العربية، والأمم المتحدة:

- تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة، من خلال المحاور التالية: سياسية، أمنية، اقتصادية واجتماعية، ومالية، وحقوق الإنسان والحريات الأساسية والبيئية والمناخ والأمن الغذائي وتعزيز مشاركة المرأة والشباب.
- دعم آلية التشاور بين جامعة الدول العربية، والأمم المتحدة المتمثلة في الاجتماع العام للتعاون، بين المنظومتين، ويقترح في هذا المجال، أن يعقد الاجتماع القادم، المقرر عقده في شهر يوليو 2024، برئاسة مشتركة للأمين العام لجامعة الدول العربية، والسكرتير العام للأمم المتحدة، مع وضع آلية أكثر فاعلية لمتابعة تنفيذ، مصفوفة الأنشطة والبرامج التي تصدر عن هذا الاجتماع، في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال رفع مستوى التمثيل من جانب الأمم المتحدة، في اللجان المنبثقة عن الاجتماع، حيث تشارك جامعة الدول العربية على مستوى الوزراء المفوضين مديري الإدارات، ومديري مؤسسات العمل العربي المشترك، ويقترح أيضاً تشكيل فريق عمل من الجانبين يضم من جامعة الدول العربية إدارة المنظمات الدولية، المنسقين من القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى بعثة جامعة الدول العربية في نيويورك، ومن جانب الأمم المتحدة، بالإضافة إلى UNDESA، كل من الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وعلى أن تجتمع هذه الآلية مرة كل ستة أشهر لمتابعة عملية التنفيذ.
- التركيز الفعلي لدور المرأة في إطار صنع السلام وبناءه وحفظه واستدامته في الإطارين الإقليمي والدولي، انطلاقاً من التجارب الناجحة في هذا الشأن.
- تعزيز التوجه لدعم الدول العربية الأقل نمواً، والمستضيفة للاجئين والنازحين، ومواجهة التداعيات الناتجة عن الصراعات المسلحة في المنطقة.

### مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف:

- إنشاء لجنة مشتركة بين الأمانة العامة وسكرتارية الأمم المتحدة، لدعم الجهود العربية الرامية لمكافحة الإرهاب، ويقترح أن تعقد هذه اللجنة اجتماعات مع فريق الخبراء العرب، المعني بمكافحة الإرهاب، والمشكل من وزارات الداخلية، والعدل العرب، بالإضافة إلى الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، ويقترح أن يشمل هذا الفريق أيضاً الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشباب والرياضة العرب، وبما يدعم تنفيذ القرارات والاستراتيجيات العربية المقررة، ذات الصلة، ومنها على سبيل المثال "الخطة العربية للقضاء على الأسباب الاجتماعية المؤدية إلى الإرهاب"، التي أقرتها القمة العربية، في الأردن.